

باسم الله الرحمان الرحيم
والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السيد رئيس مجلس المدينة المحترم،
السيدات والسادة المنتخبين المحترمين،
حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم عن كامل
اعتزازي بأن التّم معكم بمناسبة التوقيع على مذكرة
التفاهم، بين وزارة الوظيفة العمومية وتحديث
الإدارة ومجلس مدينة فاس في مجال دعم الإدارة
الإلكترونية.

وإن شعورنا بهذا الاعتزاز، نابع عن إيماننا
واقتناعنا الراسخ بأهمية وجدوى هذه الخطوة
المباركة، وذلك لاعتبارات عدة منها:

أولا - إن هذه المبادرة التي نقدم عليها اليوم، توجد في صميم انشغالاتنا.

وتعتبر في حد ذاتها مبادرة تشاركية، تروم في عمقها تحقيق الالتقائية وتكريس جسور التعاون بين إدارة مركزية وإدارة ترابية، في مجال يلامس روح الإصلاح الإداري، يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وهذا ما ينسجم ويتمشى مع منظورنا الجديد الذي يراعي البعد الجهوي والترابي لمسلسل التحديث، ويقوم على تقاسم وتعاضد الإصلاح الرائد والمتميز.

ثانيا - في الواقع تركز هذه المبادرة عاملا أساسيا من بين عوامل نجاح المشروع التحديثي للمرافق العمومية، والذي يتمثل في الانخراط في مسلسل التحديث عن إرادة وطوعية واستنهاض كل المقومات الضرورية لذلك.

وهذا ما لمسناه من خلال هذه الخطوة الرائدة، والتي تعكس بحق الدينامية التي تميز نشاط مجلس مدينة فاس كما يمليه روح وحس المسؤولية، والرغبة الأكيدة في تعزيز الفعالية والقدرات الذاتية لتطوير الخدمات التي تقدمها لفائدة سكان هذه المدينة.

ثالثا - إن تحقيق التعاضد في مثل هذه النظم المعلوماتية، يندرج في إطار التكامل وتعميم الاستفادة الذي رسمناهما في برنامجنا الرامي إلى اعتماد حكمة إلكترونية، تروم ترشيد النفقات وتقليص التكاليف.

وبالتالي التحفيز على الاستعمال الأمثل لوسائل التكنولوجيا الحديثة، التي من شأنها تحديث العمل بمختلف الإدارات العمومية والجماعات الترابية للرفع من المرادودية وترسيخ مبادئ الشفافية.

وفي هذا السياق، تندرج هذه الشراكة الواعدة بين وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، ومجلس مدينة فاس التي تجسدها مذكرة تفاهم في مجال دعم الإدارة الإلكترونية التي سنعمل على توقيعها بعد قليل.

حضرات السيدات والسادة

إن طموحنا هو أن نجعل من هذه التجربة مع هذا المجلس، تجربة رائدة يقتدى بها بسائر الإدارات العمومية والترابية.

وفي هذا الصدد، تعمل وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة على مواكبة مجموعة من القطاعات الحكومية والجماعات الترابية في إطار التعاضد والتشارك على تنزيل وتفعيل مجموعة من الأنظمة المعلوماتية التي تعتمدها الوزارة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- نظام تدبير المراسلات الإدارية "إرسال " ،
- نظام تدبير حظيرة السيارات،
- نظام تدبير المخزون،
- ونظام تدبير السمات، إلى غير ذلك من التطبيقات المعلوماتية.

لا يسعني في ختام هذه الكلمة، إلا أن أجدد الشكر للسيد العمدة المحترم وللطاقم العامل معه على عزمهم توطيد هذا العمل التشاركي في مجال يعتبر ذي راهنية كبرى.

وذلك، بالنظر إلى التحديات التي تواجهها المرافق العمومية على اختلاف مستوياتها، ولاسيما في هذه الظرفية التي تشهد فيها المملكة حركة دائبة من الأوراش الهيكلية ، والتي تستدعي لامحالة المواكبة وتأهيل المرافق العمومية اعتمادا على آليات تكنولوجيا المعلومات والاتصال .

وأملنا واطيد في أن تستجيب هذه الشراكة الفريدة من نوعها لطموحات المرتفقين، وأن تساهم في تحقيق الهدف الأسمى الذي حددناه في برنامجنا، حول تعزيز الثقة في تعامل الإدارة مع المواطن والمقولة، تمشياً مع الإصلاحات الدستورية الرامية إلى إرساء أسس علاقة جديدة بين الإدارة والمواطن قوامها تدعيم الشفافية وتطوير جودة الخدمات .

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير بلادنا تحت القيادة الرشيدة لعاهلنا المفدى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.